

## تشخيص مسار واتجاهات الاندماج المالي الإقليمي في بعض التجمعات الاقتصادية الإفريقية

د. بن دعاس زهير

جامعة سطيف 1

ben\_daas19@yahoo.fr

## المخلص:

حاولنا في هذه الدراسة تشخيص ومتابعة مسار الاندماج المالي في بعض التجمعات الاقتصادية الإفريقية، وقد توصلنا إلى أنه أصبح إستراتيجية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي واستدامة التنمية الاقتصادية، من خلال مختلف روابطها البنكية والمالية التي يُنتظر أن تنعكس لاحقا على سيرورة الاستثمار والتجارة البينية؛ أما على أرض الواقع فلا تزال التجمعات الإقليمية الإفريقية بعيدة عن تحقيق اندماجها المالي، ماعدا محاولات بعض التجمعات على غرار COMESA; SADC; ecowas التي تحوز على مؤشرات مرتفعة في أدائها الاندماجي مقارنة بباقي التجمعات الأخرى، لكن يبقى أمامها عراقيل وتحديات عديدة يجب مواجهتها، يتعلق بعضها بضرورة مواصلة تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وبعضها الأخر بضرورة تعميق إصلاحات نُظُمها المالية.

**الكلمات المفتاحية:** الاندماج المالي ، التجمعات الاقتصادية الإفريقية، النظم المالية الإفريقية.

## Résumé:

nous avons essayé Dans cette étude, diagnostiquer et suivre les réalisations de l'intégration financière régionale dans les groupements économiques africains les plus importants; nous avons constaté que l'intégration financière régionale en Afrique est une stratégie à long terme pour réaliser la croissance et le développement économiques durables; à travers les divers liens bancaire et financiers; qui se reflétera plus tard sur le renforcement de l'investissement et commerce intra-régionaux. Mais dans la pratique nous trouvons que les groupements COMESA; SADC; ecowas; presque les seuls qui déteints des potentialité pour lance leurs intégration financière parmi les autre groupements; donc pour compléter les processus et les étapes d'intégration financiers réussie; il faut affronter certains défis et obstacles, certains d'eux liés à la nécessité de poursuivre la stabilité économique, d'autres lies à la nécessité d'approfondir leurs systèmes financiers

**mots clés:** intégration financière; groupements économiques africains; systèmes financiers africains

## مقدمة:

أدرت البلدان الإفريقية أن استدامة معدلات نموها الاقتصادي ومواجهة الفقر وزيادة مستويات الدخل الفردي وتحقيق التوزيع الأمثل للدخول والموارد الاقتصادية المتاحة لا يمكن أن يتم بشكل منفصل، ما جعلها تتكثف في تجمعات اقتصادية إقليمية متعددة الأبعاد، جُلها يعمل وفق إستراتيجية طويلة الأمد تستهدف استغلال مقدراتها وموفراتها وإمكانياتها من أجل تحسين معدلات التبادل التجاري بين دول القارة، وزيادة تدفق الاستثمارات البيئية دفعا لعجلة التنمية الاقتصادية المحلية والإقليمية.

وفي هذه الأثناء تم تحديد الاندماج المالي كهدفا إستراتيجيا لمختلف الترتيبات الإقليمية المتواجدة في القارة ، تماشيا مع التحولات الاقتصادية والتجارية والمالية التي تبلورت في ظل العولمة، وكذا للتحولات التي عرفتتها نظرية الاندماج في حد ذاتها، وفي هذه الدراسة سنحاول الوقوف على أهم التطورات الحاصلة في مسار الاندماج المالي في بعض الترتيبات الإقليمية الإفريقية، وعليه فقد تم طرح الإشكالية كالتالي:

إلى أي مدى استطاعت التجمعات الإقليمية الإفريقية أن ترسي معالم اندماجها المالي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة؟

ويُدرج ضمن التساؤل الرئيس، التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ماهي مراحل تحقيق الاندماج المالي الإقليمي؟
  - ✓ هل النظم المالية الإفريقية مستعدة لتحقيق اندماجها المالي؟
  - ✓ ما قدر التقدم الذي أحرزته أهم التجمعات الإقليمية الإفريقية في تحقيق اندماجها المالي؟
- للإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور:

- مفهوم الاندماج المالي الإقليمي؛
  - اتجاهات الاندماج المالي في بعض التجمعات الاقتصادية الإفريقية؛
  - تقييم اتجاهات الاندماج المالي الإفريقي على ضوء دليل الاندماج الإقليمي 2016 .
- 1- مفهوم الاندماج المالي الإقليمي:

يعتبر مصطلح الاندماج المالي من المصطلحات الحديثة التي أفرزتها قوى العولمة؛ لذلك فدلالته قد تختلف باختلاف أشكاله وأبعاده ومكوناته ، وفي ما يلي سنحاول تحديد تعريف دقيق له وإبراز أهميته بالنسبة للاقتصاديات المندمجة ومراحل تحقيقه.

**1-1- تعريف الاندماج المالي الإقليمي:** يشير الاندماج الإقليمي في المجال المالي بمعناه الواسع إلى تلك المبادرات التي تتخذها الدول لتحرير وتسهيل تحركات رؤوس الأموال عبر الحدود<sup>1</sup>، بما يسمح لجميع المشروعات داخل منطقة التكامل الحصول على الائتمان بشروط متساوية وانتقال رأس المال لأغراض التمويل والاستثمار بفرص متكافئة نتاج تشابكها وترابطها العميق<sup>2</sup>. أما بمعناه الضيق فيُعرف حسب مكونات النظام المالي، فبالنسبة للأسواق المالية يعبر عن زيادة درجة الارتباط بين سوقين ماليين أو أكثر، ما يسمح بإدراج متبادل للأسهم وسندات رأس المال، في حين يعبر بالنسبة للمصارف عن اتفاق بين مصرفين أو أكثر على ذوبانها في كيان مصرفي واحد سعيا لزيادة الفعالية والمصدقية المصرفية، وبالنسبة لرأس المال في حد ذاته يعبر عن تلك الحركية الدولية أو الإقليمية التي نشأت بفعل إلغاء القيود على تنقلاتها بين الدول المتكاملة<sup>3</sup>.

من التعاريف السابقة نستنتج أن الاختلاف في تحديد تعريف الاندماج المالي يعود لاختلاف الزاوية التي ينظر منها إليه، وكذا للفصل الواقع بين مكونين اثنين للنظم المالية، وهما الأسواق المالية والنقدية وأسواق الاقتراض (العرض) وأسواق الفرص الاستثمارية (الطلب)، ولتحقيق اندماج تام بين المكونين يجب على السوق أن يمنح فرص متساوية للمستثمرين والبنوك والشركات للتوغل فيها، وكذا بنفس أساليب الإدراج والتداول والتسوية والمقاصة بغض النظر عن مناطقهم وجنسياتهم.

### 1-2- أهمية الاندماج الإقليمي للأسواق المالية: يمكن أن نبرز أهمها في ما يلي<sup>٤٧</sup>:

- ✓ تنويع أدوات الاستثمار المالي ؛
- ✓ تحديث نظم التداول وتبسيط إجراءات إبرام الصفقات وتسويتها؛
- ✓ رفع القيود على حركية رؤوس الأموال إقليمياً ودولياً؛
- ✓ إن الاندماج بين الأسواق المالية سوف يكون بمثابة وسيلة من وسائل الاستثمار وتجميع الادخارات بطريقة غير تضخمية على مستوى المنطقة المتكاملة؛
- ✓ إمكانية تقاسم مخاطر التمويل من خلال سياسات تنويع المحافظ؛
- ✓ الاندماج المالي آلية مهمة لاستدامة معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي؛ باعتباره يؤدي إلى كفاءة التخصيص ويخفض من تكاليف رأس المال.

### 1-3- مراحل تحقيق الاندماج المالي الإقليمي: أثبتت التجارب الناجحة (منطقة اليورو تحديداً) في تحقيق الاندماج المالي

أنه لا يمكن الوصول إليه دفعة واحدة، إنما يتطلب جملة من الإجراءات التي تمر عبر خمس مراحل، نذكرها فيما يلي:

**1-3-1- المرحلة الاستباقية (التحضيرية):** يستوجب على الدول التي تسعى لتحقيق اندماجها المالي أن تحقق بعض المعايير الأساسية والأولية التي لها علاقة بالمؤسسات المالية والأسواق والاستقرار الماكرو اقتصادي والملاءة المالية، كالعامل على تحديث القطاع المالي للدول المراد تحقيق اندماجها خاصة نظام الدفع والمقاصة. كما يستحسن أن تكون المنطقة المتكاملة قد قطعت أشواطاً في تحقيق مرحلة منطقة للتجارة الحرة.

### 1-3-2- مرحلة التنسيق المالي والنقدي: يجب أن تكون الاقتصاديات الهادفة لتحقيق اندماجها المالي في هذه المرحلة قد

نجحت في تحديث نظامها المالي، وحققت انسجامه مع المعايير والتطبيقات الدولية، ولتعزيز هيجب تحرير التدفقات الرأسمالية بين الدول المتكاملة، مع ضرورة تقوية آليات عمل البورصات وإلغاء القيود على الصرف إقليمياً، كما يجب أن تكون الاقتصاديات في هذه المرحلة قد أرسيت قواعد منطقة التجارة الحرة وتستعد لإنشاء الاتحاد الجمركي، واتخاذ جملة من التدابير على المستوى الإقليمي والمحلي كتحسين نظام الدفع الوطني وتخفيض أجال تسوية الصفقات وتكاليفها، تحسين الرقابة المالية والمصرفية، والالتزام بمعايير المحاسبة الدولية، وإلغاء كل الضوابط المعيقة للتبادل الإقليمي.

### 1-3-3- مرحلة التعاون المالي: تعتبر هذه المرحلة متقدمة عن التنسيق المالي، تتأني بتكثيف الاجتماعات الدورية بين

الفاعلين الماليين سواء على المستوى الرسمي أو على مستوى المؤسسات المالية والمصرفية والبورصات، كما يجب أن تكون الاقتصاديات قد اتخذت أهم الإجراءات لتعميق التنسيق في آليات وهياكل الأسواق المالية والمصرفية وسياساتها المالية والنقدية والصرف، مع وضع آليات إقليمية لزيادة الرقابة على حركة رؤوس الأموال، وإزالة كافة القيود من أجل تح ويل العملة المحلية. كما يفترض على هذه الدول أن تكون قد حققت الدخول كلياً في مرحلة الاتحاد الجمركي، واستطاعت وضع نظام إقليمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة (المناخ الاستثماري)، مع تطوير البنية التنظيمية والتشريعية للأسواق المالية والمصرفية بما يتناسق كلياً مع المعايير الدولية.

### 1-3-4- مرحلة التكامل المالي: تعمل الدول في هذه المرحلة على توحيد آليات عمل مؤسساتها المالية والمصرفية

وبورصاتها، وكذا المنتجات المالية المتداولة فيها. وعليه فأبرز ما يمكن أن تتخذه على المستوى القطري، هو تكييف كلي

لنظامها المالي مع التشريعات والقواعد القانونية والمؤسسية الإقليمية المتفق عليها في المراحل السابقة. كما يُفترض أن تكون الدول المندمجة قد حققت اتحاد جمركي عملي؛ ووحدت معايير الأداء في الأسواق المالية؛ وعملت على تكييف نظامها القانوني مع المعايير الدولية، وإرساء أسواق إقليمية للأسهم والسندات والخدمات المالية.

**1-3-5- مرحلة الاتحاد النقدي والمالي التام:** تسعى الاقتصاديات المتكاملة خلال هذه المرحلة إلى تعميق اندماجها المالي من خلال الاتحاد النقدي تتخلى فيه الدولة القطرية كلياً عن سيادتها النقدية لصالح مؤسسات وهيئات إقليمية (إطلاق عملة إقليمية مشتركة، وأسواق مالية موحدة).

يتضح مما سبق أن الاندماج المالي الناجح يتطلب تنسيق وتعاون مرحلي يبدأ بتنمية نظام الدفع المحلي وتحديث النظم المالية وتكييفه مع معايير الأداء المالي الدولي، ثم الاتجاه نحو إلغاء القيود على تحركات رؤوس الأموال إقليمية، وتحرير التدفقات الاستثمارية بما يعزز كفاءة الأسواق المالية والمصرفية في التخصيص الكفاء للرساميل، الذي يتدعم أكثر فأكثر بتحقيق التنسيق النقدي وإنشاء عملة إقليمية مشتركة.

## 2- اتجاهات الاندماج المالي في بعض التجمعات الاقتصادية الإفريقية:

تتقاطع العديد من الدول الإفريقية في الترتيب الإقليمي الواحد نظراً لتعدد أبعاده ومداخله والتي منها المدخل المالي، سنحاول فيما يلي الوقوف على أهم اتجاهاته.

**2-1- أهم التجمعات الإقليمية الإفريقية:** تحوز القارة الإفريقية على حوالي 11 تجمع إقليمي، سنحاول إبراز أهمها وأكثرها نشاطاً ومصداقية عند المنظمات والهيئات المالية الدولية.

**2-1-1- السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي (COMESA):** تعد الكوميسا واحدة من أكبر التجمعات الاقتصادية شبه الإقليمية في القارة الإفريقية، تضم في عضويتها عشرين دولة تمتد من شمال القارة إلى شرقها وجنوبها وهي: مصر، السودان، أثيوبيا، اريتريا، جيبوتي، أوغندا، كينيا، رواندا، برواندي، الكونغو الديمقراطية، أنجولا، سوازيلاند، ليبيا، جزر القمر، مدغشقر، زامبيا، سيشل، مالاوي، موريس، زيمبابوي.

فالكوميسا تغطي حوالي 41% من مساحة القارة، وحوالي 50% من سكانها، ودخلت اتفاقية النشأة حيز التنفيذ في

ديسمبر 1994 على أساس تحويلها إلى سوق مشتركة تزدول فيها كل العوائق أمام تحركات التجارة البينية والاستثمار عبر الحدود<sup>7</sup>.

**2-1-2- الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS):** تعتبر الإيكواس من أهم التجارب التكاملية التي عرفها إقليم غرب إفريقيا؛ وتم توقيع اتفاقية نشأتها في ماي 1975 بين 15 دولة وهي: البنين، ساحل العاج، ليبيريا، غينيا بيساو، بوركينا فاسو، مالي، موريتانيا، النيجر، السنغال، الطوغو، نيجيريا، سيراليون، غانا، غامبيا، الرأس الأخضر.

**2-1-3- الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي (SADC):** أنشئت سنة 1986، وتم إعادة هيكلتها سنة 1992، تضم أربع عشرة دولة وهي: أنغولا، بتسوانا، الكونغو الديمقراطية، ليزوتو، ملاوي، موريشيوس، موزمبيق، ناميبيا، سيشل؛ جنوب إفريقيا؛ سوازيلاند، تنزانيا؛ زامبيا؛ زيمبابوي. هدفها الرئيسي هو تخفيف حدة الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية وتشجيع التبادل البيني.

**2-1-4- الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا (CEEAC):** تأسست سنة 1983 وتضم 11 دولة وهي: أنغولا، بوروندي، الكاميرون، وسط إفريقيا، تشاد، الكونغو برازافيل، الكونغو الديمقراطية، غينيا الاستوائية، الغابون، رواندا، ساو تومي وبرنسيب؛ وقد تبنت برنامجاً واسعاً لتحرير التجارة وفق مرحلة مدروسة.

**2-1-5- اتحاد المغرب العربي (UMA):** تأسس في فيفري 1989، ويضم الجزائر، تونس، المغرب، موريتانيا، ليبيا.

**2-2- مدى ملائمة النظم المالية الإفريقية لتحقيق الاندماج المالي الإقليمي:** سنحاول فيما يلي الوقوف على مدى مواكبة النظام المصرفي والأسواق المالية الإفريقية لاتجاهات الاندماج المالي.

2-2-1- النظام المصرفي الإفريقي: تعتمد الاقتصاديات الإفريقية أساسا على النظام المصرفي كمنظومة تمويلية، ويتسم بمحدودية كبيرة في أدائه مما دفع بهذه الدول إلى إدخال إصلاحات عميقة عليه منذ أواخر الثمانينات وبمساندة من أهم المؤسسات والهيئات المالية الدولية، حيث استهدفت في مجملها تعميق وتوسيع العمليات المالية التي يقوم بها القطاع المصرفي ورفع مستوى تنافسيته بانتهاج سياسات التحرير المصرفي والخصوصية وتطوير أطره التنظيمية والمؤسسية وتطبيق معايير السلامة المالية العالمية

ولا تزال النظم المصرفية جد متفاوتة بين التجمعات الإقليمية الإفريقية، وبين دول التجمع الواحد؛ فبلنسبة لإجمالي الأصول البنكية كنسبة من الناتج المحلي، يبدو أن إقليم شمال إفريقيا وجنوبها يسجلا أعلى نسبة مقارنة بالأقاليم الأخرى، في حين يبقى حجم النظم المصرفية في التجمعات الإقليمية الأخرى ضئيلا جدا، كون العديد من تلك اقتصاديات منقذنة بدرجة عالية. أما بالنسبة لتوزيع القروض حسب القطاعات، فلا تزال القروض الموجهة للقطاع العام مرتفعة حيث تتراوح بين 35% و50% على مدار العقود الأخيرة، كما تتميز هذه الاقتصاديات كذلك بارتفاع معدل سيولة الاقتصاد ( $M_2/PIB$ )<sup>vi</sup>، حيث انتقلت من حوالي 22.3% نهاية سنة 1999 إلى حوالي 38.4% سنة 2006، وهو متفاوت كثيرا بين الدول الإفريقية، وتعتبر اقتصاديات الجنوب الإفريقي أكثر سيولة بمعدل 55% كمتوسط خلال العشرية الأخيرة، كان أعلاه في موريشوس وجنوب إفريقيا بحوالي 153.1%؛ و 61% على التوالي. كما ترتفع درجة الترتين المصرفي إلى أكثر من 80% في إفريقيا جنوب الصحراء<sup>vii</sup>.

2-2-2- الأسواق المالية الإفريقية: تحصي القارة الإفريقية حوالي 27 بورصة إلى غاية نهاية 2014 منها 22 في إفريقيا جنوب الصحراء، بعدما كانت لا تتعدى 6 بورصات سنة 1999، تتسم جلها بضعف الفعالية والكفاءة، والجدول التالي يبرز تطور بعض مؤشراتها:

الجدول (01): بعض مؤشرات تطور الأسواق المالية الإفريقية 1988-2014

| 2014 | 2002 | 1997 | 1988 |                           |
|------|------|------|------|---------------------------|
| 27   | 18   | 14   | 6    | عدد الأسواق               |
| -    | 1760 | 1180 | 788  | عدد الشركات               |
| 1119 | 230  | 298  | 20   | الرسملة الإجمالية مليار د |

المصدر: بالاعتماد على تقارير البنك الإفريقي للتنمية، أعداد مختلفة، متاحة على: [www.afdb.org](http://www.afdb.org)

يتضح من الجدول (01)، تنامي توجه الدول الإفريقية لإنشاء بورصات رأس المال في إطار الإصلاحات المالية المنتهجة، فانعكس ذلك على ارتفاع عدد الشركات المدرجة، فبعد أن كانت لا تتعدى 788 شركة سنة 1988، فقد وصلت إلى حدود 1780 شركة سنة 2007، أما بالنسبة للرسملة البورصية؛ فقد عرفت ارتفاع كبير منذ أكثر من عقدين، إذ تنامت من حوالي 100 مليار دولار سنة 1992 إلى حوالي 238.4 مليار دولار سنة 2002، لتتعدى 1100 مليار دولار سنة 2014، ويعزى ذلك إلى تزايد عدد الشركات المدرجة، وزيادة تدفق المستثمرين الأجانب إلى السوق الإفريقية، خاصة إلى سوقي جنوب إفريقيا ومصر والمغرب.

تجدر الإشارة إلى أن رسملة بورصة جوهانسبورغ لوحدها تستحوذ على نسبة تقارب 75% من رسملة البورصات الإفريقية مجتمعة، في حين تستحوذ بورصة القاهرة والإسكندرية على حوالي 5% من إجمالي رسملة البورصات الإفريقية. كما ارتفعت رسملة بورصات تجمع غرب إفريقيا من حوالي 8 مليار دولار سنة 2002 إلى حوالي 100 مليار دولار سنة 2012، ويعود هذا الارتفاع إلى الحركية الكبيرة التي عرفتتها بورصة نيجيريا التي تستحوذ على حوالي 80% من معدل الرسملة لغرب إفريقيا، أما بورصة BRVM وبالرغم من أنها سوق إقليمية إلا أن رسملتها لا تتعدى نسبة 5% من مجمل رسملة بورصات غرب إفريقيا. أما في شرق إفريقيا فقد وصلت رسملة بورصاتها إلى حوالي 42 مليار دولار سنة 2012 بعدما كانت لا تتعدى 4 مليار دولار سنة

2002 أما في الجنوب الإفريقي فمعلوم أنها تضم أنشط البورصات قاريا، وقد وصلت رسملتها إلى حدود 736 مليار دولار سنة 2006 بعدما كانت في حدود 188 مليار دولار سنة 2002.

مما سبق يتضح لنا أنه بالرغم من تطور الاتجاه نحو التمويل عن طريق الأسواق المالية منذ بداية الألفية الثالثة، إلا أنها لا تزال ضئيلة جدا مقارنة بالبورصات العالمية، فمعدل رسملة البورصات الإفريقية لا يتعدى 2% من رسملة البورصات العالمية، وعدد الشركات المدرجة فيها لا يتعدى 3% من إجمالي الشركات المدرجة عالميا. عموما النظام المالي الإفريقي يتميز بما يلي:

- سيطرة النظام المصرفي على هيكل التمويل وسيطرة الدولة عليه؛
- ضعف الأدوات المالية المتداولة في أسواقها وانخفاض معدلات الوساطة المالية؛
- ضعف ثقافة الاستثمار المالي، وسيادة الطابع النقدي التقليدي؛
- ضعف أداء السياسات الاقتصادية الكلية؛
- ضعف الإطار التنظيمي والتشريعي والرقابي في جل النظم المالية الإفريقية؛
- انخفاض مستوى التنسيق الإقليمي في مجال التجارة والاستثمار والتمويل؛
- انخفاض مستويات الدخل؛ وبالتالي الادخار المحلي.

ما نخلص إليه أن الاقتصاديات الإفريقية لا تزال منقذة بدرجة عالية، إذ يمثل إجمالي النقد المتداول فيها حوالي 75%، ولا يزال

نظامها المالي مرتكز على التمويل البنكي مع هامشية التمويل البورصي، ومن أجل ضمان نجاح اندماجها المالي يتوجب عليها موازنة نظامها المالي مع التحولات المالية العالمية من خلال تعميق الإصلاحات المالية وتقوية إدارة مؤسساتها المالية، والاتجاه نحو تبني قواعد الحوكمة المالية في المجال البنكي وأسواق المال، والالتزام بمعايير العمل المالي الدولي.

**2-3- تحليل اتجاهات الاندماج المالي في أهم التجمعات الإقليمية الإفريقية:** نتج عن الاقتصاديات الإفريقية نحو توثيق اندماجها المالي من أجل تحقيق الاستغلال الأمثل لمواردها وموفوراتها المالية، ومساندة مختلف أشكال الاندماج الأخرى بما يكفل استدامة معدلات نموها الاقتصادي، وفيما يلي سنحاول الوقوف على اتجاهاته في بعض هذه التجمعات.

**2-3-1- تحليل توجهات الاندماج المالي في Comesa:** معروف عن الكوميسا أنها أكبر التجمعات الإقليمية الإفريقية التي قطعت أشواط معتبرة في تحقيق منطقة التبادل الحر منذ بداية الألفية، كما نتج عنها نمو تعميق اندماجها التجاري المالي والاقتصادي.

**2-3-1-1- خصائص النظام المالي لدول الكوميسا:** يتميز النظام المالي في الكوميسا بسيطرة البنوك، إذ تستحوذ على نسبة معتبرة من أصول النظام المالي، كما يتميز القطاع المالي غير المصرفي بالضعف على غرار قطاع التأمينات الذي يبقى محدود للغاية، أما أسواقها المالية فتتسم بالضيق وعدم الكفاءة، بالإضافة إلى ضعف حجم القروض المقدمة للقطاع الخاص، حيث لم تتعدى 20% خلال العشرية الأخيرة وهي متفاوتة بشكل كبير بين دول المجموعة، فإذا تعدت 70% في موريس، فهي لا تتعدى 2% في أريتيريا<sup>viii</sup>. كما تتميز بارتفاع درجة التركيز المصرفي، ففي ثلاث دول مثلا ملكية القطاع المصرفي كليا تعود للدولة، مع تسجيل ارتفاع في درجة الرقابة على دخول رؤوس الأموال في العديد من هذه الدول وتتسم كذلك بضعف الوصول إلى الخدمات المالية، فحوالي 20% فقط من سكان الإقليم يحصلون على الخدمات المالية.

أما بالنسبة للبورصات التي يتوفر عليها الإقليم، فتتميز بضعف عدد الشركات المدرجة ومحدودية التبادل وضعف الرسملة البورصية، باستثناء الأداء المتوسط لبورصتي الإسكندرية والقاهرة، كما لا تزال التدفقات الاستثمارية الخاصة البيئية منها في مستويات متدنية بسبب ارتفاع القيود عليها، وعلى مختلف أشكال التحويلات المالية<sup>ix</sup>.



للاندماج<sup>x</sup>، أما الوصول إلى مرحلة التعاون الذي يتزامن مع ترسيخ منطقة التبادل الحر بين الدول المتكاملة فقد استطاعت خمسة (5) دول فقط أن تصل إليه وهي مصر، كينيا، سيشل، أوغندا، زامبيا .  
ما نخلص إليه أنه بالرغم من التقدم المحرز في مستوى اندماجها إلا أنها لا تزال بعيدة عن الطموحات المنتظرة، ومن أجل تعميق اندماجها المالي يتوجب عليها تحقيق مايلي:

- العمل على تحقيق استقرار معدل العجز الموازي في حدود لا يتجاوز 5%؛
- استهداف معدل التضخم في حدود 5%؛
- الرفع من احتياطات الصرف من النقد الأجنبي من أجل تحقيق استقرار النقدي والحفاظ على سعر صرف عملاتها؛ مع ضرورة تخفيض المديونية الخارجية إلى مستوياتها المثلى؛
- زيادة القروض الموجهة للقطاع الخاص وخفض ملكية الدولة للنظام المالي؛
- تسهيل الولوج للخدمات المالية (اتفاقيات) وتطوير مختلف أسواق التمويل؛ ومواصلة تنفيذ سياسات التكيف مع المعايير الدولية للرقابة والدفع والمقاصة والتسوية.

**2-3-2- الاندماج المالي في التجمع الاقتصادي والنقدي لوسط إفريقيا CEMAC:** تعتبر من أهم التجمعات التي شرعت في تطبيق إجراءات التكامل الاقتصادي، وذلك منذ سنة 1964، حين تم إمضاء اتفاقية الاتحاد الجمركي لإفريقيا الوسطى، والذي تدعم سنة 1972 بإنشاء بنك مركزي مشترك يسعى لإنشاء عملة مشتركة دعما لجهود الاندماج الاقتصادي بين الدول الستة.

إلا أن عدم تحقيق نتائج ملموسة دفع بهذه الدول إلى محاولة تعميقه منذ سنة 1994، فتم إنشاء التجمع الاقتصادي والنقدي لوسط إفريقيا CEMAC، يستهدف الوصول إلى السوق المشتركة من خلال إطار مؤسسي متكامل يفرق بين مهمة الاتحاد الاقتصادي UEAC والاندماج النقدي UMAC الذي يهدف إلى تحقيق الاندماج النقدي والمالي من خلال مؤسسات مشتركة للإشراف والرقابة على القطاع المالي، وتنسيق السياسات الماكرو اقتصادية، حيث تم وضع معايير للتقارب الماكرو اقتصادية، من أهمها نذكر:

- الرصيد الموازي يجب ألا يفوق الناتج المحلي الإجمالي؛
- الديون العامة يجب ألا تتعدى 70% من الناتج المحلي الإجمالي؛
- معدل التضخم يتمحور حول معدل 3%.

وعموما هذه المنطقة لا يزال نظامها المالي يتسم بضعف درجة تنوعه، وسيطرة القطاع البنكي عليه، إذ يمثل أكثر من 85% من الأصول المالية، وتتسم بالضعف الشديد، فمجموع البنوك لسنة دول وصل إلى حوالي 38 بنك سنة 2009، يتركز 85% منها في الكامرون.

كما يتميز النظام المصرفي في هذه الدول بسيطرة البنوك الأجنبية على حوالي 60% من الأصول البنكية للمنطقة، تحوز البنوك الفرنسية على نسبة 26% منها. في حين لا تمثل المؤسسات المالية غير البنكية سوى نسبة تقارب 3.3% من النظام المالي للمنطقة، أي حوالي 0.6% من الناتج المحلي الخام للمنطقة<sup>xi</sup>.

أما بالنسبة لأسواقها المالية، فتسعى دول المنطقة إلى بعث مشروع للسوق المالية الإقليمية (بورصة القيم المنقولة وسط إفريقيا BVMAC) منذ سنة 2003، وقد تم تدعيمها بهياكل رقابية مستقلة تحت إسم Cosumac؛ بالإضافة لبورصة DSX الكاميرونية المحلية التي افتتحت سنة 2003، تعمل بالتوافق مع BVMAC.

لذلك فتحليل الاندماج المالي لهذا الإقليم يقتصر على النظام البنكي الذي سمحت له اتفاقية CEMAC بالقيام بكل العمليات البنكية عبر الحدود سواء فيما يخص منح القروض أو تلقي الودائع، حيث يسمح قانون السعر الموحد بتحقيق تقارب أسعار

الخدمات المالية، إذ ورغم ذلك لا يزال الهامش البنكي مشنت كثيرا بين هذه الدول، حيث وصل الهامش على الفائدة مثلا إلى حدود 9.2% خلال سنة 2009، ما يعكس ضعف اندماجها المالي.

أما فيما يخص التدفقات المالية في الإقليم فهي جد محدودة، ما يدل على تركيز البنوك المحلية على الزبائن المحليين، وذلك بسبب ضعف النشاطات الاقتصادية عبر الحدود، حيث لم تتعدى الودائع البنكية من غير المقيمين نسبة 2%، أما القروض الممنوحة لغير المقيمين فلم تتعدى 1.5% خلال السنوات الأخيرة.

إن ضعف درجة التبادلات بين هذه الدول يعتبر سببا رئيسا في ضعف تكامل أعمال الوساطة عبر الحدود، حيث لم تتعدى نسبة التبادل البنكي 3%، وهي نسبة مماثلة لتلك المسجلة في شمال إفريقيا؛ وأقل بكثير مما هو مسجل في عموم إفريقيا جنوب الصحراء التي تتراوح بين 8% و12% خلال السنوات الأخيرة.

**2-3-3- السوق الإقليمية للسندات كأداة لدعم الاندماج المالي:** في إطار الإصلاحات المالية المنتهجة في الدول الإفريقية تم إنشاء حوالي 30 سوق سندي محلي في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، وذلك بهدف إحلالها محل الاقتراض المباشر للحكومة من البنوك المركزية. وقد أصبحت سوق الاندوات أداة للاقتراض الحكومي من جهة، وكذا أداة لتوسيع نطاق أسواقها المالية، كما أصبحت هذه الأسواق تؤدي العديد من الوظائف المباشرة وغير المباشرة، حيث يمكن الاسترشاد بها لتحديد أسعار الفائدة. كما يمكن استعمالها لتغطية من المخاطر المالية والتحوط والترجيح؛ إلا أنها لا تزال ضعيفة الأداء حيث لا تتعدى نسبة 15% من الناتج المحلي الإجمالي، كما أن أغلب الأدوات المتداولة فيها قصيرة الأجل، وقد بدأت تجتذب اهتمام المستثمرين الأجانب بسبب ارتفاع عوائدها بعد النجاح النسبي في تحقيق الاستقرار المالي وتخفيض عبء الديون، وكذا انخفاض فروق أسعار الفائدة عليها مقارنة بتلك المسجلة في الدول الناشئة والمتقدمة،

كما بدأت العديد من الاقتصاديات الإفريقية في إنشاء مجموعات مصرفية إقليمية سواء من خلال الشراكة أو إنشاء فروع للبنوك في عدة دول، فعلى سبيل المثال توجد حاليا مجموعات مصرفية مقرها جنوب إفريقيا ونيجيريا تقوم بعمليات مالية في أكثر من 10 دول. في حين أقدمت ثمانية بلدان أعضاء في الاتحاد النقدي والاقتصادي لغرب إفريقيا (البنين، بوركينا فاسو، كوت ديفوار، غينيا بيساو، مالي، النيجر، الطوقو، السنغال) على إنشاء سوق إقليمية لسندات الخزينة كمصدر بديل للتمويل يساهم في تطوير أسواقها المالية، وقد عرفت نموا معتبرا، حيث وصل حجمها إلى حوالي 290 مليار فرنك مشترك سنة 2005، بعدما كان حوالي 55 مليار فرنك مشترك سنة 2002<sup>xii</sup>، وهو ما ساهم في خفض أسعار الفائدة، وتحسين الأوضاع المالية جراء الحوافز والإعفاءات الضريبية الممنوحة.

### 3- تقييم اتجاهات الاندماج المالي الإقليمي على ضوء دليل الاندماج الإقليمي 2016 :

أطلق الاتحاد الإفريقي وبنك التنمية الإفريقية دليل الاندماج الإقليمي الإفريقي 2016<sup>xiii</sup>، الذي يعرض رؤية متعددة الأبعاد للاندماج، انطلاقا من خمس أبعاد مختلفة تتعلق بالاندماج التجاري، البنية التحتية، التكامل الإنتاجي، انتقال الأفراد بين الحدود، والاندماج المالي، وذلك استنادا على عوامل اقتصادية ومالية واجتماعية لا يمكن تصور نجاح أي شكل من أشكال الاندماج بدونها، وقد انطلقت النسخة الأولى منه بحوالي 16 بُعد أساسي، يختصرها الشكل أدناه:

الشكل رقم (1): أبعاد الاندماج الإقليمي وفق دليل الاندماج الإقليمي الإفريقي 2016

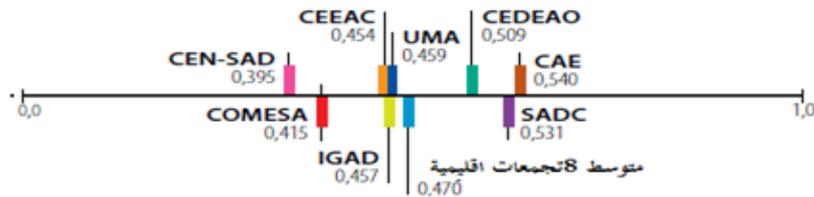


المصدر: كارلوس لوبيز، التقدم ببطء نحو التكامل، التمويل والتنمية، ص ن د، جوان 2016، ص 19

من خلال تفحص أبعاد الاندماج الواردة في الشكل أعلاه يتضح لنا أن هذا الدليل صُمم بغرض تزويد صانعي القرارات على المستويات الوطنية والإقليمية والشركات وغيرها من الأطراف المعنية ببيانات موثوقة تصنف البلدان والمؤسسات وتجمعاتها الإقليمية من خلال من تشخيص مواطن القوة والضعف فيها، وقد ركزت النسخة الأولى من الدليل على التحليل المقارن داخل التجمعات الإقليمية بهدف الأخذ بعين الاعتبار التنوع في جهود التكامل في إفريقيا بما يتيح لكل جماعة تحديد ما لديها من نقاط قوة وفجوات في كل بُعد من الأبعاد الخمسة المذكورة أعلاه.

وقد أظهر التحليل الأولي عند تطبيقه على التجمعات الإفريقية العديد من النتائج المهمة فيما يتعلق بتوجهات الاندماج بين مختلف التجمعات الاقتصادية الإقليمية<sup>xiv</sup>، ودرجة عمقه التي تتراوح بين (0-1 نقطة)، حيث لم يصل أداءها الاندماجي درجة 0,555 في كل التجمعات، أما على مستوى القارة ككل فلم يتعدى 0,470 نقطة كمتوسط، والشكل أدناه يوضح ذلك:

الشكل رقم 02: متوسط درجات الاندماج في مختلف التجمعات الإفريقية



المصدر: بالاعتماد على: اللجنة الاقتصادية الإفريقية تقرير مؤشرات الاندماج الإقليمي 2016؛ ص: 15

يتضح من الشكل أعلاه بروز التجمع الإقليمي لشرق إفريقيا كأكثر تجمع يتجه نحو اندماجه الشامل، تليها الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي، مع العلم أن أغلب دول التجمعات يتقاطعان في مجموعة الكوميسا، ثم الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا (إيكواس)، ويعزى ذلك عموماً للأداء الحسن الذي حققته هذه التجمعات، وكذلك لتوفر العديد من العوامل الدافعة للاندماج كالتاريخ المشترك، وتقارب أنماط التنمية، بالإضافة لتطبيقها للعديد من السياسات الواردة في هذا الدليل.

أما فيما يخص درجة الاندماج حسب أبعاده السابقة فتختلف من تجمع إقليمي إلى آخر، بل ويختلف التجمع الواحد في تحقيق درجات متقاربة في أبعاده، والجدول أدناه يوضح ذلك:

الجدول رقم(03) درجات الاندماج الإقليمي الإفريقي بحسب أبعاده الخمسة .

| الاندماج     | الاندماج                 | الاندماج          | الاندماج            | الاندماج        |                                      |
|--------------|--------------------------|-------------------|---------------------|-----------------|--------------------------------------|
| التجاري      | البنية التحتية الإقليمية | الاندماج الإنتاجي | حرية انتقال الأشخاص | الاندماج المالي |                                      |
| 0,335        | 0,251                    | 0,247             | 0,479               | 0,524           | تجمع دول الساحل                      |
| 0,572        | 0,441                    | 0,452             | 0,268               | 0323            | شرق إفريقيا والجنوب الإفريقي         |
| 0,780        | 0,496                    | 0,553             | 0,715               | 0,599           | جماعة شرق إفريقيا                    |
| 0,526        | 0,451                    | 0,293             | 0,400               | 0,156           | المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا |
| 0,442        | 0,426                    | 0,265             | 0,800               | 0,611           | المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا     |
| 0,631        | 0,491                    | 0,481             | 0,493               | 0,199           | الاتحاد المغاربي                     |
| 0,505        | 0,630                    | 0,434             | 0,454               | 0,221           | هيئة الدول المعنية بالتنمية          |
| 0,508        | 0,502                    | 0,350             | 0,530               | 0,397           | الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي    |
| <b>0,540</b> | <b>0,461</b>             | <b>0,383</b>      | <b>0,517</b>        | <b>0,381</b>    | متوسط التجمعات الإقليمية             |

Source: commission économique pour l'Afrique, rapport, Indice de l'intégration régionale en Afrique; 2016.p16

يتضح من الجدول رقم (03) اختلاف درجة الاندماج في أبعاده الخمسة بين مختلف التجمعات الإقليمية، مع تسجيل كل تجمع لنتيجة أعلى من المتوسط في بعد واحد أو أكثر، ويلاحظ كذلك أن جل التجمعات سجلت مستويات فوق المتوسط في اندماجها التجاري، وتحتل الجماعات الاقتصادية الإقليمية المراتب الأقرب إلى بعضها البعض في بُعدي البنية التحتية الإقليمية والاندماج الإنتاجي، والمراتب الأبعد عن بعضها البعض في بُعدي حرية انتقال الأشخاص والاندماج المالي، وتظهر كذلك النتائج<sup>xv</sup> أن 28 بلداً حققت أعلى أداء اندماجي، وتعتبر الأكثر اندماجاً بوجه عام على مستوى الجماعات الاقتصادية الإقليمية الثمان المدرجة في الدليل<sup>xvi</sup>، ففي تجمع شرق إفريقيا نجد كينيا سجلت أعلى أداء في اتجاهها نحو الاندماج بحوالي 0,610 نقطة وأدناها تنزانيا بحوالي 0,400 نقطة، أما في الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي فنجد 5 دول سجلت أداء عالي في اتجاهها نحو الاندماج، كان أعلاها في دولة جنوب إفريقيا بأكثر من 0,80 نقطة متبوعة ببيتسوانا وزمبيا وأدى مستوى أداء اندماجي فقد سجلته انغولا وجمهورية الكونغو بأقل من 0,350 نقطة، كما سجلت 6 دول أعلى مستوى أداء في اتجاهاتها نحو الاندماج كان أعلاها في كينيا ومصر ومويس وسيشل وزمبيا بأكثر من 0,400 نقطة، وأدى مستوى سجلته إثيوبيا والسودان بأقل من 0,250 نقطة، أما في الإيكواس التي تعتبر من أبرز التجمعات الإقليمية اتجاهها نحو الاندماج فقد سجلت كوت ديفوار والطوغو والسنغال أعلاه مستويات أداء اندماجي، حيث تعدى 0,600 نقطة، أما أدناه فكان ذلك المسجل في غينيا بحوالي 0,320 نقطة.

أما فيما يخص الاتجاه نحو تحقيق الاندماج المالي فلا يزال في المستويات المتدنية في أغلب التجمعات الإقليمية، حيث سجل درجات منخفضة مقارنة بالأبعاد الأخرى (0,381 كمتوسط لكل التجمعات)، وعلى ما يبدو تحوز المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا (الإيكواس) إمكانيات كبيرة لتحقيقه تليها مجموعة شرق إفريقيا والجنوب الإفريقي، حيث سجلت 0,611 و0,599 على التوالي، فيما تبقى دول الاتحاد المغاربي والمجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا الحلقة الأضعف في تحقيق اندماجها المالي حيث سجلت 0,199 و0,156 على التوالي، وهو ما يعكس ضعف التنسيق المالي، وعدم بذل مجهودات كافية لتحقيقه بين دول هاتاه المجموعتين.

ما نخلص إليه أن التجمعات الاقتصادية الإقليمية في إفريقيا شهدت العديد من التدابير الفعالة في مجال الاندماج الإقليمي لاسيما اندماجها المالي الذي رغم تفاوته إلا أنه يظل الشغل الشاغل لصانعي السياسات الاقتصادية على مستوى الدول

والهيئات الإقليمية والدولية؛ وفي اعتقادنا لن يتأتى ذلك إلا بمواصلة الإصلاحات الاقتصادية والمالية، وتطوير نظمها المالية والعمل على تحقيق استقرار سياساتها الكلية ومواصلة تحقيق نموها الاقتصادي واستدامته في المدى الطويل. وكذا تعزيز الخدمات المصرفية عبر الحدود، وتوحيد المدفوعات الإقليمية، وتنفيذ المبادئ التوجيهية متعددة الأطراف، والتقارب نحو تحقيق أهداف التضخم والمالية العامة واستقرار سعر الصرف، وتنسيق آليات عمل الأسواق المالية وتسهيل عمليات الإدراج المتبادل وتوحيد تنظيمات أسواقها، بالإضافة إلى تمكين الرساميل من الانتقال دون قيود بين الدول التي تريد استكمال اندماجها المالي في بعده الإقليمي والدولي.

#### خلاصة:

حاولنا في هذه الدراسة تحليل تجارب الاندماج المالي في بعض الترتيبات الإقليمية للدول الإفريقية التي لا تزال مكانتها ضحلة في الاقتصاد العالمي سواء من خلال مساهمتها في الناتج المحلي العالمي (3%)، أو فيما تعلق بمكانتها في التجارة الدولية (3%)؛ أو ما تعلق بالتدفقات الرأسمالية التي عرفت تنامي الوافدة إليها ما يعكس تحسن مناخها الاستثماري نسبياً، وقد توصلنا إلى ضعف مختلف روابطها المالية البنينة كغيرها من الأشكال الأخرى للاندماج، مع تسجيل بعض التطور النسبي في مجموعة الايكواس والشرق الإفريقي وجنوبها في ترسيخ بعض خطوات الاندماج المالي، كما لا تزال الدول الإفريقية تحاول الاتجاه نحو الاندماج مع الاقتصاديات المتقدمة أكثر من البحث عن الاندماج الإقليمي ما يعكس اختلاف توجهاته في نهاية المطاف؛ وفي الأخير توصلنا إلى الاستنتاجات التالية:

- تسعى البلدان الإفريقية لتحقيق اندماجها الإقليمي من أجل توسيع حجم السوق الإفريقية وزيادة قدراتها التنافسية في السوق العالمية، بالإضافة إلى المساهمة في تطوير البنى التحتية في ميادين التصنيع والإنتاج والتجارة وتخفيض الحواجز الجمركية وغيرها؛

- تستهدف جهود الاندماج المالي زيادة التدفقات الرأسمالية، وتوحيد أو تقريب العوائد والأسعار في الدول الأعضاء حول معدلات مركزية، ما يؤدي إلى توحيد أسواق الخدمات المالية، وبالنسبة للدول الإفريقية يبدو أنها لا تزال بعيدة عن تحقيق ذلك على المستوى القاري، لذلك يجب عليها ترسيخه على المستوى الإقليمي؛

- تتفاوت اتجاهات الاندماج المالي تفاوتاً كبيراً فإذا سجلت مجموعة شرق إفريقيا ومجموعة الايكواس أكثر من 0,580 نقطة حسب دليل الاندماج الإقليمي الإفريقي، فإنه لا يتعدى 0,300 نقطة في تجمع وسط إفريقيا، والاتحاد المغربي، وجماعة شرق إفريقيا وجنوبها.

- ضعف الاندماج المالي بين مختلف التجمعات الإقليمية الإفريقية يعود أساساً لضعف النظم المالية لهذه الدول وغياب الإرادة السياسية الداعمة له. وكذا لتعدد الترتيبات الإقليمية، وزيادة عدد الدول المنظمة لأكثر من تجمع إقليمي واحد، والتباعد الكبير بين دول الأقاليم الإفريقية فيما يخص معدلات النمو والتطور النقدي والمالي، بالإضافة إلى هيمنة الاقتصاديات المتقدمة على العلاقات الاقتصادية الدولية وتبعية الاقتصاديات الإفريقية لها بحكم الرواسب التاريخية والإيديولوجية وغيرها. ويبقى التحدي الأساسي أمام الاقتصاديات الإفريقية هو ضرورة مواصلة إصلاحاتها المالية والنقدية وتحقيق مزيد من التجانس في التشريعات والتنظيمات الحاكمة للأسواق التمويلية ثم الاتجاه نحو اندماجها المالي وفق مرحلة واضحة تستهدف تعميق الاندماج بأبعاده المختلفة، وبلاستفادة من تجارب الاندماج المالي الدولي (تجربة الاندماج المالي والنقدي الأوربي تحديداً).

## الإحالات والهوامش.

<sup>i</sup> - Sergiol.Schmukler and Pablo Zoido- Sobaton , "Financial Globalization: Opportunities and Challenges for Developing Countries", World Bank, Washington D.C.,2001,p1

<sup>ii</sup> - Imbs, J ” :Trade, finance, specialisation, and synchronisation ,“*The Review of Economics and Statistics* , vol 86,2004 p 723–734

<sup>iii</sup> - commission économique pour l’Afrique ; rapport de l’intégration financiers, et gouvernance régionale en Afrique du nord2012, sur [http://api.ning.com/files/Im3ca9MUYErA\\*.pdf;p:3-4](http://api.ning.com/files/Im3ca9MUYErA*.pdf;p:3-4)

<sup>iv</sup> - بالاعتماد على:

- عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة في الألفية الثالثة، مجموعة النيل؛ القاهرة، ص: 235-237

- روبين بروكس وآخرون ، الرقص بانسجام ، مجلة التمويل والتنمية، العدد 3 صندوق النقد الدولي، يونيو 2003،

ص: 48-51

- commission africain ; Perspectives économiques en Afrique 2009au de la du système bancaire a l’intégration financiers régionale ; p: 46 ; [books.google.dz/books?isbn=9264009795](https://books.google.dz/books?isbn=9264009795)

<sup>v</sup> - محمود أبو العينين، مستقبل الإقليمية في إفريقيا في ظل العولمة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، مصر ، 1999 ، ص: 85-86.

<sup>vi</sup> - cyrille nkontchou ; la récente montée en puissance des marches financiers africains ; la revue de proparco ; mars2010.p : 3-5.

Scott standley; quels sont les déterminants du développement des marches financiers d’afrique subsaharienne ; la <sup>vii</sup> revue de proparco ; mars2010; .p : 18

p: 52-58. <sup>viii</sup> -banque africain de développement, intégration du secteur financiers des trois région d’Afrique ;2010 ;

<sup>ix</sup> - Samuel Guérineau etLuc Jacolin; Réussir l’intégration financière en Afrique Bulletin de la Banque de France • N° 198 • 4e trimestre 2014 p 3

<sup>x</sup> - انظر شروط مراحل الاندماج المالي في المحور الأول من هذه الدراسة.

<sup>xi</sup> - voir: banque africaine de développement ; intégration du secteur financier dans trios région d’Afrique; 2010; sur [www.afdb.org](http://www.afdb.org)

<sup>xii</sup> - جاكوب كريستين وآخرون، أصول قابلة للتعامل المصرفي، التمويل والتنمية، ص ن ذ، ديسمبر 2006، ص: 20.

<sup>xiii</sup> - لمزيد من التفصيل حول دليل الاندماج الإقليمي الإفريقي طالع

**GUIDE DE L'UNION AFRICAINE 2016**; <https://www.mfat.govt.nz/.../Handbooks/AUHB-2016-French-PDF-FINAL-January-2016>

<sup>xiv</sup> - CEN-SAD : تجمع دول الساحل؛ COMESA : تجمع شرق إفريقيا والجنوب الإفريقي؛ CEEAC : مجموعة وسط إفريقيا؛ IGAD: الهيئة

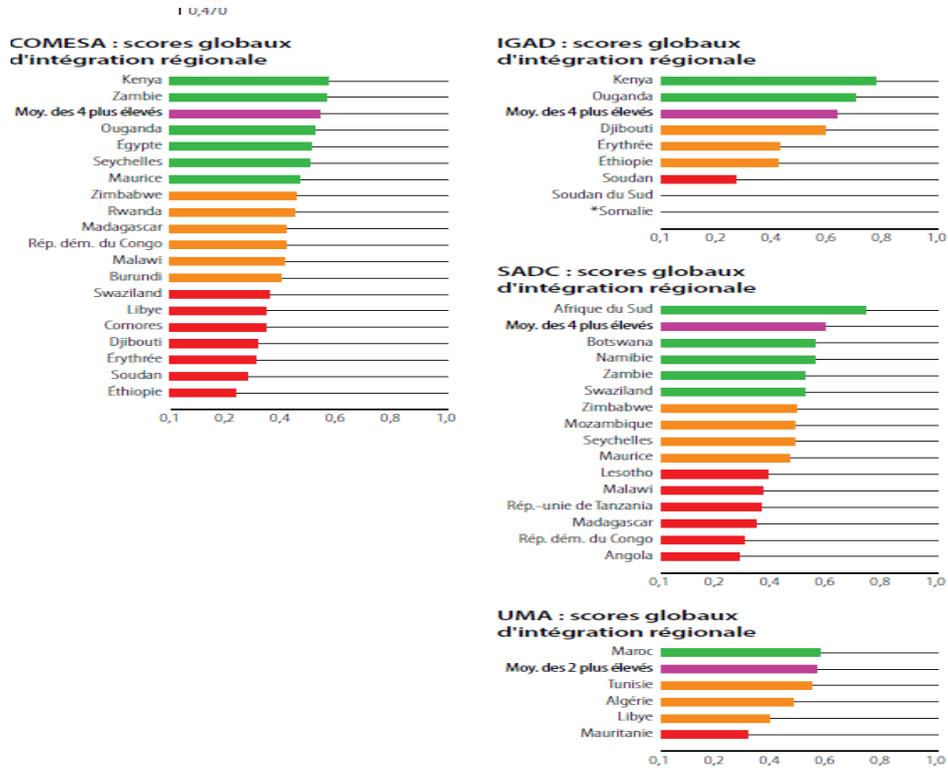
الحكومية للدول المعنية بالتنمية؛ UMA : اتحاد مغاربي؛ CEDEAO : الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا (إيكواس)، CAE : جماعة شرق إفريقيا،

SADC : الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي

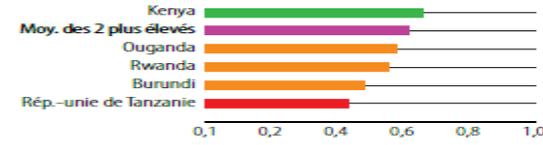
<sup>xv</sup> - انظر الملحق المتعلق بدرجات الاندماج حسب الدول في كل ترتيب إقليمي.

<sup>xvi</sup> - voir: - commission économique pour l'Afrique, rapport, Indice de l'intégration régionale en Afrique; 2016-  
<https://www.mfat.govt.nz/.../Handbooks/AUHB-2016-French-PDF-FINAL-January-2016>  
 - banque africaine de developpement; Indice de l'intégration régionale en Afrique: [www.integrate-africa.org/fileadmin/.../IRA-Report2016\\_FR\\_web.pdf](http://www.integrate-africa.org/fileadmin/.../IRA-Report2016_FR_web.pdf)

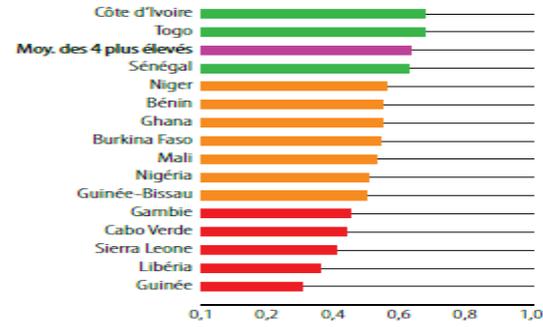
الملحق رقم 1: شكل يبين درجات الاندماج حسب الدول في مختلف التجمعات الإقليمية



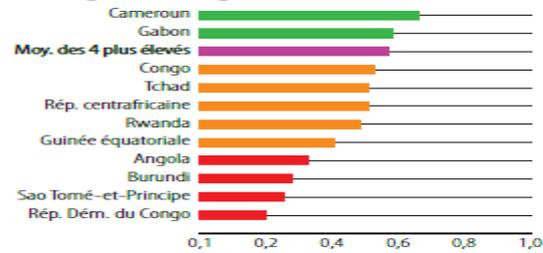
CAE : scores globaux d'intégration régionale



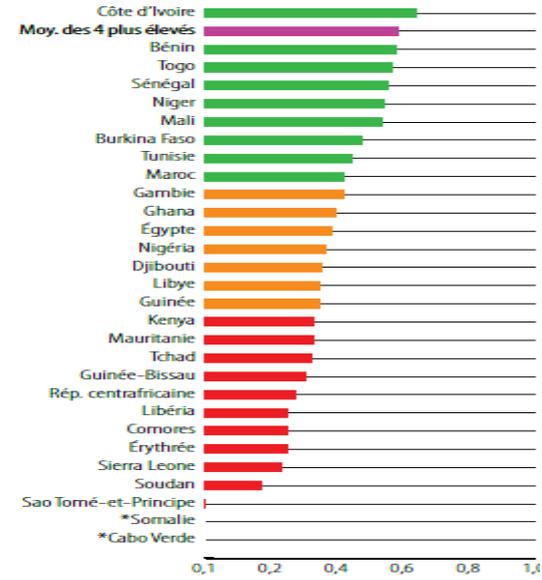
CEDEAO : scores globaux d'intégration régionale



CEEAC : scores globaux d'intégration régionale



CEN-SAD : scores globaux d'intégration régionale



■ Pays de performance élevée - le score est plus élevé que la moyenne des pays  
 ■ Pays de performance moyenne - le score est dans la moyenne des pays  
 ■ Pays de performance faible - le score est inférieur à la moyenne des pays  
 ■ Moyenne des pays les plus performants dans la CER  
 - Les scores sont calculés de 0 (bas) à 1 (élevé).  
 - Moyenne avec un intervalle de confiance de 95 %  
 \* Données complètes non disponibles pour le calcul.

## المصادر والمراجع:

### 1- باللغة العربية:

- جاكوب كريستين وآخرون، أصول قابلة للتعامل المصرفي، التمويل والتنمية، ص ن د، ديسمبر 2006.
- جيان بي وانج وآخرون، ازدهار روابط إفريقيا مع الصين، التمويل والتنمية، ص ن د، مارس 2008.
- دليل الاندماج الإقليمي الإفريقي: GUIDE DE L'UNION AFRICAINE 2016
- روبين بروكس وآخرون، الرقص بانسجام، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، يونيو 2003.
- ستيفن راديليت، نهضت إفريقيا هل توقفت، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، جوان 2016.
- عبدلاي بيو وآخرون، الوقت المناسب لإفريقيا، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي ديسمبر 2006.
- كارلوس لوبيز، التقدم ببطء نحو التكامل، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، جوان 2016.
- ماساهيرو كاواي ودومينيكو لومباردي، الإقليمية المالية التمويل والتنمية، ص ن د العدد 3، 2012.
- محمود أبو العينين، مستقبل الإقليمية في إفريقيا في ظل العولمة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، مصر، 1999.
- ممدوح الولي، نصيب إفريقيا من التجارة العالمية، الأهرام العربي، القاهرة، 2011.
- عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة في الألفية الثالثة، مجموعة النيل؛ القاهرة.

### 2- باللغة الأجنبية:

-AfricanStatisticalYearbook2016http://www.afdb.org

Documents/Publications/African\_Statistical Yearbook\_2016.pdf

- banque africain de développement, intégration du secteur financiers des trois région d'Afrique ;2010 ,

- banque africaine de développement document de stratégie d'intégration régionale pour l'Afrique de l'ouest 2011-2015,
- conférence des nations unies sur le commerce et développement; rapport sur; le développement économique en Afrique,2009,
- commission économique pour l'Afrique ; rapport de l'intégration financiers, et gouvernance régionale en Afrique du nord2012,
- *commission africain ; Perspectives économiques en Afrique 2009* au de la du système bancaire a l'intégration financiers régionale *books.google.dz/books?isbn=9264009795* ,
- cyrille nkontchou ; la récente montée en puissance des marchés financiers ; africains ; la revue de proparco ; mars2010,
- Imbs, J ” :Trade, finance, spécialisation, and synchronisation ,“*The Review of Economics and Statistics* , vol 86,2004,
- Samuel Guérineau etLuc Jacolin; Réussir l'intégration financière en Afrique Bulletin de la Banque de France • N° 198 • 4e trimestre 2014,
- Scott standley; quels sont les déterminants du développement; des marchés financiers d'Afrique subsaharienne ; la revue de proparco ; mars2010.
- Sergiol.Schmukler and Pablo Zoido- Sobaton ,"Financial Globalization: Opportunities and Challenges for Developing Countries", World Bank, Washington D.C.,2001/
- African Statistical Yearbook 2016; sur le site: <http://www.afdb.org>
- conférence des nations unies sur le commerce et développement rapport; le développement économique en Afrique,2009,